

ستنخفض قيمتها الحقيقية تلقائياً نتيجة التضخم وتعددت تفسير السعودية نحو الريست البيئي والتدريجي للأسعار بمعدل التضخم . (٢) ليس من المتوقع أن تطرأ أية تغيرات على السياسة السعودية بالنسبة للإنتاج . وهذا أمر مهم بسبب الوزن الخاص الذي تتمتع به السعودية في ميداني الإنتاج والتسويق كما ورد معنا سابقاً . بعبارة أخرى سيبقى سقف الإنتاج المفروض على الأرامكو على حاله (حوالي ٨ ملايين ونصف مليون برميل في اليوم كمعدل سنوي) بدون أن تتدخل السلطة في مستوى الإنتاج طالما أنه لا يخرق هذا السقف فيصعد وينخفض وفقاً لمتطلبات السوق وضغوطها . هذا يعني أن السعودية ليست ضد الانخفاض الطبيعي والمفوي في الإنتاج ولكنها ستبقى معارضة لأي برنامج مسبق يدعو إلى التخفيض بصورة منسقة بين الدول المنتجة للمحافظة على مستوى الأسعار . أي أن السعودية لن تتصاع لطلب الدول الأخرى في الأوبك بالنسبة لتخفيض الإنتاج ولكن من غير المتوقع أن يؤدي هذا الخلاف إلى انشقاق في المنظمة . (٣) تستثمر الحكومة السعودية في الدعوة إلى الحوار مع الدول المستهلكة وإلى التفاهم معها حول مسألة إعادة تدوير البترو دولارات الفائضة وتوجيهها إلى « حيث تشهد الحاجة إليها » من أجل صيانة التوازنات الضرورية لسلامة « الاقتصاد العالمي » . وليس سرا أن السعودية قد قامت بدور مهم في إعادة تدوير هذه الدولارات . وليس هناك ما يشير إلى أنها ستراجع عن هذا الدور في المستقبل القريب . بالمقابل تستثمر السعودية في مطالبة الدول الصناعية الغربية بتقديم الضمانات الكافية لحماية استثمارات دول الأوبك في الدول الصناعية وتقديم التكنولوجيا المتقدمة وما يرافقها من معلومات وخدمات لضمان نجاح برامج التصنيع والتنمية في بلدان الأوبك وغيرها من الدول النامية . (٤) لا شك أن السياسة السعودية حول موضوع المشاركة تستثمر على حالها إن لم نكتسب اندفاعاً جديداً . ففي سنة ١٩٧٤ وصلت حصة الحكومة السعودية في الأرامكو إلى ٦٠ بالمائة والمفاوضات جارية الآن لتحقيق ما يسمى « بالمشاركة مئة بالمائة » أي نقل ملكية الأرامكو كلياً إلى الحكومة السعودية .

السير في الاتجاهات التالية: (أ) استخدام البترول كأداة ضغط قوية جداً للاقتراب قدر الإمكان من هدف إعادة توزيع الثروة العالية على أسس أكثر انصافاً للجانب المستغل (بفتح الفين) والمحروم . (ب) السير قدماً باتجاه ربط أسعار البترول بمعدلات التضخم وإعادة النظر في الدولار كوحدة أساسية لحساب أسعار النفط واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية القوة الشرائية للعائلات في وجه التضخم المستمر في أسعار السلع والمواد الغذائية والخدمات المستوردة . (ج) التأكيد على استمرار التضامن بين دول الأوبك والعمل على تثبيته باعتباره السلاح الأهم في الصمود أمام سياسة المجاهدة التي تسير فيها الولايات المتحدة . وقد ترددت أنباء في هذا الصدد تقول بأن الجزائر قد اقترحت عقد مؤتمر استثنائي لدول الأوبك في المستقبل القريب للنظر في مضامين انبهار مؤتمر باريس .

أخيراً لا بد من الإشارة في هذا التقرير إلى التأثيرات المحتملة التي يمكن أن يتركها اغتيال الملك فيصل على السياسات البترولية السعودية . حتى الآن تشير كل الدلائل إلى أنه لن تطرأ أية تبدلات مهمة في هذا الميدان في ظل سيطرة الملك خالد والأمير فهد على الدولة ، ومن المؤكد أن يبقى الأمير فهد وأحمد زكي اليماني الصانعان الأساسيان للسياسة البترولية السعودية (يرأس الأمير فهد أعلى هيئة في البلاد تشرف على شؤون البترول) . لذلك نسجل الاستنتاجات التالية : (١) لن تطرأ في المستقبل القريب أية تغيرات على السياسة السعودية بالنسبة لموضوع أسعار النفط ورفعها . وتستثمر السعودية في موقفها القائل بأن ارتفاع الأسعار الذي طرأ منذ نهاية ١٩٧٣ كان أعلى بكثير مما يتحمله الاقتصاد العالمي كما أنه جاء بشكل فجائي . وترى السعودية بأنه كان يجب رفع الأسعار بشكل تدريجي وعبر مدد زمنية أطول . لذلك من المرجح أن تستمر السعودية في مطالبتها تخفيض الأسعار لكنها لن تذهب إلى حد شق الأوبك أو التخلي عن تضامنها مع المنظمة في سبيل فرض وجهة نظرها هذه . وفي حال عدم تحقق هدف السعودية في تخفيض الأسعار فإنها ستستمر على تجديدها حتى نهاية ١٩٧٥ حيث